



إطلاق تقرير "التشتت القسري"

حالة الإنسان في سورية: التقرير الديمغرافي

9 كانون الأول 2016

قام المركز السوري لبحوث السياسات، وهو مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية، بإطلاق تقرير "التشتت القسري" بالتعاون مع معهد العدالة الاجتماعية وحل النزاعات في الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت. يشخص هذا التقرير، وهو الأول من سلسلة تقارير عن حالة الإنسان في سورية، المسألة السكانية في سورية قبل الأزمة وفي أثنائها، باعتماده منهجية تشاركية مستندة إلى الحقوق. ويقدم التقرير تحليلاً للحالة السكانية في ظل المأساة القائمة والمخاطر الناجمة عن استمرارها، كما يطرح ملامح عامة لبدائل مستقبلية تدفع باتجاه إنهاء الأزمة وتجاوز أثارها لاحقاً.

عانت سورية قبل الأزمة من اختناق مؤسساتي ناتج من ضعف الكفاءة ونقص الشفافية والمساءلة وغياب المشاركة السياسية، مما أدى إلى اختلالات تنموية، كضعف الإنتاجية والمشاركة المجتمعية في العملية التنموية وتفاقم التفاوت، مع توسع رأسمالية المحاسيب، والافتراق عن طموحات الناس في تحقيق تنمية تضمينية. وفي هذا السياق، أهملت المسألة السكانية في السياسات العامة، وتم التعامل معها من منظور ديمغرافي بحت يتبنى طروحات قريبة من المالتوسية الجديدة.

تبين المؤشرات الديمغرافية لمرحلة ما قبل الأزمة، بعد التعديلات المنهجية التي تمت في هذا التقرير، أن معدل النمو السنوي للسكان السوريين المقيمين بلغ 2.9% للفترة 2004-2010 (مقارنة بـ 2.45% حسب التقديرات الرسمية) مسجلاً زيادة عن معدل النمو السكاني 1994-2004 الذي بلغ 2.75%، مما يشير إلى عدم نجاح السياسات والإجراءات السكانية، التي استهدفت خفض معدلات النمو السكاني. وهذا دليل إضافي على عدم جدوى الارتكاز إلى سياسة تنظيم الأسرة، بمعزل عن تحقيق تنمية تضمينية. كما يظهر العجز البيئي في العملية التنموية، من خلال استقرار معدل الوفيات الخام على حوالى 3.8 بالآلاف من عام 2000 حتى 2007 وارتفاعه إلى 4.4 بالآلاف عام 2010، مما يشير إلى زيادة الحرمان من الخدمات الصحية والمعيشية الملائمة. وترافق ذلك مع ارتفاع معدلات الولادات الخام بين عامي 2007 و2010 إلى 38.7 بالآلاف.

يعود جزء من التدهور في اتجاه وسرعة التحول الديمغرافي إلى تباطؤ التحسن في التعليم، وتراجع معدلات التشغيل والمشاركة في قوة العمل، خاصة للإناث، إضافة إلى لتفاوت في المستوى التنموي بين المحافظات وبين الحضر والريف. إذ شهدت بداية العقد الأخير من الألفية استقراراً في معدلات الخصوبة، ثم بدأت هذه المعدلات بالارتفاع مجدداً فبلغت 5.2 في عام 2010، وهي من أعلى معدلات الخصوبة في العالم. كما دفع تراكم التحديات التنموية، مع غياب الإرادة الحقيقية للإصلاح، فئات واسعة من المجتمع إلى الهجرة، التي شهدت معدلات مرتفعة نسبياً في السبعينات والثمانينات، وتراجعت مع بداية التسعينات ثم عادت الارتفاع بعد 1994 لتستقر في العقد الأخير.

أدى الحراك المجتمعي، الذي انطلق في آذار 2011، إلى إشاعة مناخ من التفاؤل بين الراغبين في التغيير الإيجابي لبناء مؤسسات جديدة، التي تقلص الفجوة بين واقع الشعب وطموحاته، وتتجاوز حالة الاعترا ب والاختناق المؤسساتي، التي وصلت إليها سورية. طرح الحراك قيماً في صلب التغيير المنشود، مثل الحرية والكرامة، لكن قوى التسلط المتمثلة بالاستبداد السياسي والتعصب والتطرف، على المستويين المحلي والدولي، استطاعت إحباط الحراك الشعبي وحرف المسار باتجاه نزاع مسلح عديمي، يستبيح جميع الحقوق، بما في ذلك الحق في الحياة.



لقد أدى النزاع المسلح إلى ارتفاع هائل في معدلات الوفيات الخام، إذ بلغ 10.8 بالألف عام 2015، كما تسببت الأزمة، بـ صور مباشر وغير مباشرة، بوفاة حوالي 1.9% من إجمالي السكان. وتراجعت توقعات الحياة لجميع الفئات العمرية تراجعاً كبيراً، وخاصة الذكور من الفئات العمرية الشابة، إذ تراجع توقع الحياة لدى الذكور عند الولادة من 69.7 سنة عام 2010 إلى 48.4 عام 2015. وكان تراجع توقع الحياة أقل حدة لدى الإناث، نتيجة عدم الانخراط المباشر في الأعمال القتالية، إذ تراجع توقع الحياة عند الولادة من 72 سنة عام 2010 إلى 65 عام 2015.

أجبرت ظروف الأزمة غير المحتملة واتساع نطاق الفوضى وانعدام الأمن وكثافة الأعمال القتالية ملايين السوريين إلى مغادرة لأماكن إقامتهم الأصلية، سواء إلى أماكن أخرى داخل سورية أو إلى خارجها، معتمدين كلياً على المساعدات الإنسانية المحلية والدولية، الأمر الذي أساء إلى كرامة الإنسان السوري وحقوقه في الحياة اللائقة. فقد بلغ إجمالي عدد السكان المتواجدين داخل سورية 20237 ألف نسمة في 2015، منهم حوالي 31% نازحون، يضاف إليهم حوالي 4063 ألف نسمة من اللاجئين والمهاجرين خارج البلاد. وبالتالي بلغت نسبة السكان المستقرين مكانياً حوالي 57% من إجمالي السكان داخل سورية وخارجها، ولا يزال النزيف البشري مستمراً.

وقد غيرت الأزمة التركيب الجنسي والعمرى والتعليمي للسكان، نتيجة عوامل متعددة، منها الارتفاع النسبي في وفيات الذكور مقارنة بالإناث، إضافة إلى أثر النزوح والهجرة واللجوء. إذ بلغت نسبة الإناث من إجمالي السكان المستقرين مكانياً 51%، بينما وصلت بين النازحين إلى 57%. كما انخفضت نسبة الفئة العمرية بين 15-39 وخاصة لدى النازحين، نتيجة الانخراط في القتال أو الهجرة، ما أدى إلى ارتفاع نسبي في بقية الفئات العمرية، وتحديداً فئة الأطفال دون الخامسة عشرة.

شهد معدل الولادات الخام انخفاضاً ملحوظاً أثناء الأزمة فبلغ 28.5 بالألف، مما انعكس تراجعاً في معدل الخصوبة الكلية إلى 3.7. يناقض هذه النتائج الافتراضات التي تعتبر أن معدلات الخصوبة ازدادت، خلال الأزمة، خاصة لدى النازحين. وترافق فقدان الأمن والاستقرار وتدهور الأوضاع المعيشية مع انخفاض في معدلات الزواج، في العديد من المناطق. وعانت الأسر من التشقت والظروف القاسية، التي أدت إلى انتشار ظواهر تزويج القاصرات واستغلال النساء.

تشير حركة النزوح داخل سورية إلى شمولها جميع المحافظات السورية، مع اختلاف شدتها من حيث استقبال النازحين أو تهجيرهم، حسب المحافظة، وحسب ارتفاع حدة النزاع المسلح وجبهات القتال وانتشار الانتهاكات وغياب الأمن الإنساني وتدهور الظروف المعيشية. ويعاني أغلب النازحين من ظروف نفسية ومادية سيئة، إذ تشقت الأسر، وفقد بعض أفرادها ومعيلها، نتيجة القتل أو الخطف أو الهجرة، كما تقلصت موارد دخولها ونهبت أو فقدت ممتلكاتها واستنزفت مدخراتها، فلم تعد قادرة على تأمين الحد الأدنى من المعيشة.

يعيش نحو نصف النازحين في بيوت مستأجرة مما يضيف أعباء مالية كبيرة عليهم، واستضيف نحو 30% من قبل الأقارب والأصدقاء، ويقوم 13.5% في مراكز إيواء رسمية وغير رسمية. وتُظهر نتائج التقرير أن حوالي 62% من النازحين يرغبون في العودة إلى مناطق إقامتهم الأصلية، مما يشير إلى أهمية العمل على تخفيف معاناة النازحين وتأمين عودتهم إلى أماكن سكنهم بشروط لائقة.

لقد ترك هذا التشقت القسري الذي تعرّض له الشعب السوري، خلال الأزمة، عواقب سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة على السكان. ولا تزال تداعيات الأزمة تتسبب في تشقت سكان سورية، من خلال التهجير والنزوح، واللجوء، والهجرة، وتزايدت أعداد الوفيات والإصابات الناجمة عن النزاع، مع استمرار قوى التسلط المتحاربة في استغلال مآسي الناس واستخدامهم لتحقيق أهدافها، بإخضاع الناس واستغلالهم، من دون أي وازع أخلاقي أو اعتبار لحاجات المجتمع وتطلعاته.



المركز السوري
Policy
Research
لبحوث
السياسات

يقترح التقرير أولويات للسياسة السكانية، في الوقت الراهن في إطار العمل على وقف النزاع وتجاوز آثاره. ويلاحظ الحاجة الى تغيير أولويات السياسة السكانية من تخفيض معدلات الخصوبة العالية، بمنظور تنموي تشاركي، إلى أولويات من نوع آخر تضع وقف القتل وضمان الحق في الحياة وتفكيك قوى التسلط واقتصاديات العنف على رأس أولوياتها. ولذلك تغدو مواجهة الهجرة القسرية الداخلية والخارجية أولوية ملحة لاستعادة الإنسان والمجتمع مكانياً وإنسانياً. والقضية الرئيسية هي بناء السياسة السكانية ضمن مؤسسات كفوءة وتشاركية وفعالة وتأخذ البعدين التنموي والإنساني في كافة مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة السياسة، وكذلك تغير أدوار الفاعلين: الدولة والقوى المحلية الناشئة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي في بناء المؤسسات الجديدة وفي المساهمة في السياسة السكانية المستقبلية.

انتهى البيان

المركز السوري لبحوث السياسات:

الموقع الإلكتروني: www.scpr-syria.org، البريد الإلكتروني: info@scpr-syria.org